جامعة الزهراء (عليها السلام) للبنات

كلية التربية / قسم التربية الخاصة

المرحلة الثالثة

السنة الدراسية / ٢٠٢٥ - ٢٠٢٦

الدمج الشامل في التربية الخاصة

المحاضرة الثالثة والرابعة

اعداد التدريسي

م.م. مصطفى عبد الامير نفل

المحاضرة الثالثة : اسس ومبادئ الدمج الشامل

تستند مبادئ وأسس الدمج الشامل على قبول التنوع وتكافؤ الفرص، مع التركيز على دمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في البيئات التعليمية العادية من خلال توفير الدعم اللازم لهم أكاديمياً واجتماعياً، كما انطلقت فلسفة سياسات الدمج الشامل لذوي القدرات الخاصة من فلسفة عدم الرفض التربوية ، تلك الفلسفة التي دعت منذ سبعينيات القرن العشرين إلى عدم استثناء أي طفل من التعليم بسبب إعاقته أو لأنه غير قابل للتعلم، مع ضرورة تهيئة الوضع التربوي الملائم له وتقديم كافة الخدمات والموارد المساندة والداعمة لعملية تعلمه، مما يسمح بوجود صيغ المدارس و فصول الدمج الشامل تعكس مجتمعاتها الداخلية عدم التجانس والاختلاف و التنوع الذي يتألف منه المجتمع الأكبر خارج المدرسة وتستند قضية الدمج الشامل على عدد من المبادئ منها :

١- الحق في التعليم :

يعد الحق في التعليم هو أحد حقوق الإنسان الأساسية التي يملكها بحكم إنسانيته، وتنطلق الدول ومنها العراق في ذلك من مسئوليتها الدستورية، فهذا المبدأ نصت عليه كل القوانين التي صدرت في العراق حيث كفل الدستور العراقي أحد الحقوق الإنسانية وهو حق جميع الأطفال في الحصول على التعليم دون تمييز أي أن هذا الحق مكفول لكل فرد من أفراد المجتمع بنص من القانون ومن ناحية أخرى بالاتفاقيات الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتي تهتم بهؤلاء الأشخاص اهتماماً بالغاً لمساعدتهم علي الاعتماد على أنفسهم والاستفادة منهم في المجالات المختلفة في المجتمع.

وهناك معايير لممارسة الحق في التعليم وهي:

أولاً : التوفر: والمقصود بالتوفر إتاحة البنية المادية اللازمة لممارسة التعليم (مباني – مرافق صحية – مياه شرب – مواد تدريس) كذلك توفر الكوادر البشرية من المعلمين المدربين.

ثانياً : إمكانية الالتحاق : أي الإتاحة ويعني تيسير الالتحاق بالمدارس للجميع دون تمييز لأي سبب.

ثالثاً: إمكانية القبول: أي الملائمة والمقصود أن يكون التعليم من حيث الشكل والمضمون مقبول ووثيق الصلة بالاحتياجات وملائماً من الناحية الثقافية وخاضعاً لمعايير الجودة.

رابعاً: التكيف: والمقصود هنا تمتع النظام التعليمي والسياسات التعليمية بالمرونة اللازمة للاستجابة لاحتياجات الطلاب بمحيطهم الثقافي المتنوع .

٢- مبدأ تكافؤ الفرص :

بغرض تحسين النظام التعليمي لجميع المتعلمين من خلال دمجهم جميعاً في فصول التعليم العام بغض النظر عن قدراتهم أو خلفياتهم الاقتصادية والثقافية حيث أكدت جميع المواثيق والتشريعات علي أن ذوي الاحتياجات الخاصة يجب أن تتاح لهم فرص الالتحاق بالمدرسة العادية وتكون قادرة علي تلبية احتياجاتهم وتبني استراتيجيات واتجاهات جديدة أكثر إيجابية تقوم على تحرير ذوي الاحتياجات الخاصة من المؤسسات الخاصة العازلة عن الحياة الاجتماعية، وربما عن الحياة كلها والدمج الشامل أتاح لهم معايشة الحياة اليومية العادية مثل باقي أقرانهم ويستخدموا كل إمكاناتهم وطاقاتهم دون أي عائق يحد من نمو واستثمار هذه الامكانات والطاقات انطلاقاً من مبدأ تكافؤ الفرص .

وهذا الحق نادي به الرسل في مختلف العصور ونادت به المؤتمرات العالمية والمحلية واتخذت من التعليم للجميع شعاراً لها وتكافؤ الفرص في التعليم حق لكل البشر بغض النظر عن أي معوقات تحول دون تعلمهم مع إتاحة الفرص لاستغلال الطاقات لديهم من أجل تكوين جيلاً من العلماء والمبدعين .

٣- المساواة :

حيث يقوم الدمج الشامل على الترحيب بجميع طلاب الحي في المدرسة المحلية ومشاركة الجميع ضمن بيئة تربوية داعمة تشتمل ، خدمات تربوية وأشكال مختلفة من الدعم الاجتماعي، وتلبية احتياجات التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة بما يتناسب مع قدراتهم في جو من الديموقراطية والمساواة وتحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع ، ويحصل جميع الطلاب بدون تفريق علي المنافع المتوخاة من منهج الصف الدراسي الذي يتم تعديله ليراعي الاحتياجات الفردية بين الطلاب كما أن هناك مدير واحد لجميع الطلاب والبرامج الموجودة في المدرسة بدلاً من مدير مستقل لبرنامج التربية الخاصة ، ودمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس الشاملة التي تعلم جميع التلاميذ معاً يمكن أن تضع الأساس لمجتمع شامل لا توجد فيه تفرقة أو عنصرية، وذلك بتغيير المواقف بالنسبة للاختلاف فمن الطبيعي أن يكون هناك اختلاف بين الأفراد وهكذا تكون المدارس الشاملة هي المدخل الرئيسي للمجتمع الأكثر شمولاً واستيعاباً والذي يرحب بالتنوع والاختلاف اللذان يشكلان جزء من تجربة كل الأطفال في المجتمع .

٤- التعاون :

يتطلب الدمج الشامل أن يعمل معلم التربية الخاصة مع معلم الفصل العادي ولا تلقي مسئولية التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة على عاتق معلم التربية الخاصة وحده أو معلم الفصل العادي فقط بل يجب أن تكون مسئولية هؤلاء الأطفال والذين يتلقون تعليمهم في الفصول والمدارس العادية مشتركة بين معلمي التربية الخاصة ومعلمي الفصول العادية، والإداريين والأسر والطلاب والأقران لتلبية احتياجات جميع الطلاب سواء كانوا معاقين أم عاديين ، والتعاون يمثل حجر الزاوية في عملية الدمج الشامل لذا يتعين علي المعلمين في مدارس الدمج الشامل العمل معاً وذلك من خلال الإسهام في التدريس المشترك وتدريس الأقران أو حل المشكلات بشكل تعاوني.

٥- الاعتراف بحقوق الطفل المعاق في التعليم والعيش معا :

إن فلسفة الدمج تقوم على أساس إعادة الحق إلى صاحبه أي أنه من حق الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة أن يتعلموا ويتعايشوا في مجتمعاتهم والتحاقه بمدرسة الحي الذي يسكن فيه مع بقية أقرانه العاديين .

٦- الاحتواء الكامل :

من المبادئ التي يقوم عليها الدمج الشامل الاحتواء الكامل لذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية والاحتواء الكامل يتطلب استعداد التلاميذ المعاقون للالتحاق في الفصول العادية حيث يوجد بعض التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة لديهم الاستعداد الكامل للحضور في الصف العادي وبعضهم لا يوجد عندهم الاستعداد للالتحاق ببرامج التعليم العادية في فصول التعليم العام وأن يكون لدي التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة الاستعداد لتعديل السلوك والقدرة علي التعلم وتقديم الحد الأدنى من المساعدات واختيار ما يناسب كل تلميذ حسب احتياجاته .

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول إن فلسفة منظومة الدمج الشامل قد انطلقت من فلسفة عدم الرفض التربوية بحيث يتم قبول كل الطلاب سواء من العاديين أو من ذوي القدرات الخاصة بالمنظومة التعليمية بغض النظر عن إعاقاتهم أو خلفياتهم الثقافية والاجتماعية أو حالتهم الاقتصادية، ولقد استندت فلسفة منظومة الدمج الشامل إلى مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص للجميع.

المحاضرة الرابعة : مبررات الدمج الشامل:

إن التعليم حق لكل فرد في المجتمع بغض النظر عن قدراته ومواهبه، ولهذا فهو واحد من الموضوعات التي تتبناها جمعيات حقوق الإنسان ولهذا فان الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة يجب أن يكون لهم مكان في المدارس العامة، وعلى هذه المدارس أن تعمل على تعديل مناهجها وأساليبها وإدارتها ومبانيها ومفاهيمها بما يتناسب مع الحاجات الخاصة لهؤلاء الطلاب ، وذلك لأن المدارس العادية هي البيئة الطبيعية لتربية وتعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة أما المدارس المنفصلة فهي بيئة اصطناعية تقوم على أساس الاختلاف في الأساليب التربوية والاستراتيجيات التعليمية ، ولعل من أهم المبررات والاسباب الداعية إلى دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية ما يلي :

١ – المبررات الاجتماعية :

التغير الواضح في الاتجاهات الاجتماعية نحو الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من السلبية إلى الايجابية ففي الماضي كان العزل وما يصاحبه من تأثير هو الاتجاه السائد أما في الوقت الحاضر فالاتجاه السائد هو الاعتراف بحقوقه كإنسان فالدمج الشامل يشجع الأفراد على تبنى نظره إيجابية نحو الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ويهيئ الفرص لتطور الإدراكات الاجتماعية والواقعية، أما عزل ذوي الاحتياجات الخاصة فيؤدى إلى تطور وجهات النظر السلبية نحو هؤلاء الأفراد كما أن توفير أساليب الرعاية التربوية المناسبة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة مع أقرانهم العاديين يتيح لهم فرصتين أساسيتين هما التطبيع والمشاركة الوظيفية التامة مما يعني إتاحة الفرصة لهؤلاء الأطفال كي يعيشوا في ظل الظروف الحياتية التي يعيش فيها أقرانهم العاديين كما توفر لهم فرص المشاركة الوظيفية التامة معهم والتفاعل والتواصل والعمل معهم ومساعدة بعضهم البعض .

٢- المبررات الأخلاقية :

وتتمثل في العدالة بين الأفراد وإعطاء كل فرد حقه وتقديم الدعم لمدارس الدمج الشامل لاستقبال هؤلاء الطلاب والوصول بهم إلى تربيه نوعيه وحياه شبيهه بحياة الآخرين في مجتمعهم ، فكل تلميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة يجب أن تتاح له الفرصة للحصول علي التعليم المناسب له ووسط معيشي قريب مما يعتبره البعض طبيعياً وهذا يتطلب إندماجاً مكانياً واجتماعياً .

٣-المبررات التربوية :

من واجب النظام التعليمي توفير التعليم لجميع الطلاب واستحداث أساليب جديدة تلائم احتياجات الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة ووجود وسائل متطورة تراعى الفروق الفردية والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في حاجه ماسه إلى التفاعل مع الآخرين والتعامل مع ظروف الحياة اليومية والبيئية التي تسمح بإدماج التلامذة أكثر قدرة على تحقيق هذا التفاعل والتعلم بالمحاكاة والتقليد ، وكلما قضي الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة وقتاً أطول في فصول الدراسة العادية في الصغر كلما زاد تحصيلهم الدراسي مع تقدمهم في العمر.

كما أن من الأسباب الأساسية لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في الفصول والمدارس العادية توفير التعليم لجميع التلاميذ في وسط يتسم بالمساواة وعدم التمييز بين التلاميذ وينمي الإحساس بالانتماء ويلبي جميع احتياجات التلاميذ .

٤-المبررات القانونية :

حيث دعت الأمم المتحدة إلى إعلان حقوق الإنسان والاعتراف بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في الرعاية والتعليم والمساواة بين ذوي الاحتياجات الخاصة والعاديين فقد نص الإعلان العالمي لحقوق الانسان علي أن جميع الأفراد لهم نفس الحقوق في التعليم والرعاية والعمل وكافة الحقوق التي يتمتع بها جميع أفراد المجتمع كما أن الاجتماع الخاص بحقوق الطفل الذي عقدته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٩ طالب بضرورة توفير المساعدات للأطفال على نحو يتيح لهم الحصول على

التعليم والتدريب وغير ذلك من خدمات لتحقيق أقصي درجة ممكنة من النمو والاندماج الاجتماعي ، وظهور القوانين والمواثيق والتشريعات الإقليمية والدولية التي تنص صراحة على الزامية التعليم قبل الجامعي ومن هذه المواثيق إعلان منظمة الأمم المتحدة لحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة عام (١٩٧٥) والإعلان العالمي للتربية للجميع عام (١٩٩٠) وإعلان فيينا الصادر عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (١٩٩٣) وإعلان سالامنكا (١٩٩٤) بشأن التعليم الجامع والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة عام (٢٠٠٦) وغيرها الكثير من المواثيق التي تحتم استيعاب جميع الأطفال في التعليم بغض النظر عن إعاقتهم.

٥- المبررات الاقتصادية :

من المسلم به أن الثروة الحقيقية لأي مجتمع تتمثل في أبنائه الذين يمثلون الطاقة المنتجة فيه، وتهدف التربية الي تحقيق النمو المتكامل لهؤلاء الأفراد وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لكي يصبحوا أعضاء فاعلين في المجتمع وبالتالي فان استثناء أي فرد من أفراد المجتمع يعد تبديدا لهذه الثروة وفقداً للطاقة البشرية خاصة وأن هؤلاء الأفراد يمثلون ١٠-١٢% من مجموع أفراد المجتمع وعدم توفير الرعاية التربوية المناسبة لهم سيحرم المجتمع منهم كطاقة منتجة ويجعلهم عبئا على الآخرين وهذا يعني مزيدا من الفقد في الطاقة البشرية قد تصل الي ٣٠% من القوة المنتجة فضلا عن النفقات المادية اللازمة لا نشاء مبان خاصة بهؤلاء الأطفال، وتوفير ما يلزمها من تجهيزات خاصة وأن نظام العزل يكلف الكثير من النفقات المادية وتوفير الرعاية لذوي الاحتياجات الخاصة ومحاولة استثمار مواطن القوة لديهم وتحويلها الي قوة منتجة سواء كانوا معاقين أم عاديين بما لديهم من طاقات متميزة يمكن أن تدفع عجلة الرقي والتقدم كل ذلك بعد استثمار في رأس المال البشري مما يعود علي المجتمع بالنفع ، كما أن تزايد عدد الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في بعض المجتمعات وخاصة الدول النامية وقلة عدد مؤسسات التربية الخاصة، مما يعنى أن هناك نسبه من الأطفال يصعب عليهم الالتحاق بتلك المؤسسات كما أن هذه المؤسسات تحمل اسم الإعاقة، مما

يترك أثر نفسياً سلبياً على هؤلاء الأطفال غير العاديين والدمج الشامل بأشكاله المختلفة قد يكون أحد الحلول لهؤلاء الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة .

ويمكن القول بأن دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية يمكن أن يحقق من الناحية الاقتصادية

١. توفير المباني (مدارس التربية الخاصة) التي تقام لذوي الاحتياجات الخاصة بفئاتهم المختلفة.

٢. توفير ما ينفق من رواتب الإداريين والعاملين بكل مدرسة للتربية الخاصة

٣. توفير أعداد المعلمين بالمدارس الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة.

٤. توفير الإدارات والأقسام الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة.

ويحتاج تحقيق ما سبق على أرض الواقع مراعاة اهتمام الكليات والمعاهد المسؤولة عن إعداد المعلمين بتزويدهم بأساليب التعامل وتعليم الفئات الخاصة.

لا شك أنه بالنظر إلى هذه المتطلبات نجد أنها تحقق ترشيداً في الإنفاق، فإعداد المباني في المدارس العادية وفق شروط خاصة يوفر الأمان لجميع الفئات من العاديين وذوي الاحتياجات

الخاصة بأقل تكلفة من بناء مدرسة خاصة للمكفوفين، وأخرى للصم، وثالثة للمعوقين ذهنياً وغيرها .